



المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا، 8-10 كانون الأول/ديسمبر 2015

تقرير بشأن أعمال المؤتمر الدولي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد المفوض، السادة النواب، السيدات والسادة، أصدقاء حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض هذا التقرير بشأن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين على الجلسة العامة.

وأود أن أشير أولاً إلى امتياز هذا المؤتمر، فقد كان مُلهماً، ومواضيعه مفيدة للغاية، وأجوائه مفعمة بالحيوية.

كما نُظّم المؤتمر بطريقة جديدة، إذ جرى خلاله المزيد من الفعاليات على نحو متزامن وتمت بعض أعماله في أجواء بعيدة عن الرسمية.

كما رافقنا خلال هذه الدورة بأكملها عدد من الضيوف الجدد، من بينهم مسؤولون من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وأعرب معظم من تجاذبت معهم أطراف الحديث عن إعجابهم بالشكل الجديد للمؤتمر. وكما جرت العادة، كان التركيز خلال جميع الفعاليات على تعزيز أواصر الصداقة والطابع الدولي.

ويصعب تقديم عرض شامل عن مجموعة كبيرة من المواضيع والآراء المختلفة في بيان موجز. إلا أنني سأحاول قدر استطاعتي أن أقدم الخطوط العريضة للمؤتمر وأجوائه وأهم النقاط التي طرحت خلال النقاشات.

ويقدم هذا التقرير لمحة عن المؤتمر والجلسات العامة واجتماعات اللجان الخمس والفعاليات الجانبية واجتماع لجنة الصياغة والحوار الإنساني ومختبر بلورة الرؤى والنقاش العام.

وأتوقع أنكم جميعاً أحسستم بما أحسست به إزاء العدد الهائل من الأشخاص الذين تقدموا للمشاركة في النقاشات وبلورتها، إذ بلغ عدد المندوبين 2284 مندوباً، يمثلون 169 حكومة و185 جمعية وطنية و101 مراقب!

وليس بوسعي الخوض في التفاصيل هنا، ولكنني أدعوكم إلى الاطلاع على التقارير المكتوبة الكاملة التي سنتاح لكم بعد نهاية المؤتمر والاستناد إليها خلال النقاشات المقبلة وأعمال المتابعة.

وافتح رئيس اللجنة الدائمة المؤتمر الدولي يوم الثلاثاء، وتمحورت أعماله حول موضوع "مبادئنا أساس عملنا". وتلى ذلك حفل توزيع الجوائز على المتطوعين. فقد جسد المتطوعون خير تجسيد لموضوع المؤتمر. ومُنحت جائزة إنسانية خاصة لمتطوعي الصليب الأحمر الغيني والليبييري والسيراليوني تقديراً لجهودهم المتواصلة خلال عمليات التصدي لوباء إيبولا.

ثم ألقى رئيس الاتحاد السويسري كلمة مؤثرة حول موروث سولفيرينو، مؤكداً على مكانة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين أيضاً في تاريخ الحركة الممتد على مدى 150 سنة.

ثم حضرنا تنظيم أعمال المؤتمر وانتُخب أعضاء مكتب المؤتمر بناءً على الترشيحات التي قدمتها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتلى ذلك عرض للأعمال المقررة خلال المؤتمر.

وعرضت الرئيسة المنتخبة للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، السيدة فاطمة جيلاني، ملاحظاتها باسم الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبعد أن ألقى رئيس الاتحاد الدولي ورئيس اللجنة الدولية كلمتهم، عُرضت على الشاشة ثلاث رسائل دعم خاصة من خلال الفيديو. وأوضح كل من هذه الرسائل أن الأوضاع الراهنة في العالم تستوجب من أعضاء المؤتمر مضاعفة جهودهم للتوصل إلى حل للمشاكل الإنسانية.

ثم انتقلنا إلى جلسة نقاش حول قوة الإنسانية، تحت إشراف السيدة هالة غوراني من شبكة CNN. ومكنت الجلسة من عرض مفهوم الإنسانية من زوايا مختلفة. وأكد كل المشاركين على المبادئ التي تدفع بعجلة العمل الإنساني، مع الإقرار بأن مختلف الأطراف تساهم في إنسانيتنا المشتركة من خلال الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات مختلفة والتعامل فيما بينها في ظل الاحترام المتبادل والتكامل.

وسلّطت جلسة عامة خاصة بعنوان "تسليط الأضواء على الهجرة" على شاغل إنساني مشترك بشأن وضع المهاجرين المستضعفين على امتداد مسارات الهجرة. وعُرضت شهادات مصورة إلى جانب تصريحات عن تجارب سابقة لستة أعضاء من فريق الجلسة التي ترأستها السيدة جيلاني التي تحدثت بدورها عن تجربتها الشخصية المؤثرة. ودعي أعضاء المؤتمر الدولي إلى الإحاطة بتقرير التقدم المحرز في تنفيذ القرار 3 للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين. ودُعي متحدثون آخرون إلى تقديم مساهماتهم من خلال إلقاء خطاباتهم خلال جلسة النقاش العام.

دعوني أنتقل الآن إلى جوهر هذا التقرير، أي عمل اللجان الخمس في شكل حلقات عمل موضوعية.

سجلت اللجان الخمس جميعها حضوراً مكثفاً، وأثارت الأسئلة التوجيهية نقاشاً حياً حول المواضيع الرئيسية، وعكس هذا النقاش المداولات التي جرت في لجنة الصياغة.

وأثارت كل اللجان نقطة أساسية أود طرحها قبل الدخول في جوهر موضوع كل لجنة. وهذه النقطة هي وجود حاجة فعلية لأن يعمل أعضاء هذا المؤتمر بصورة تشاركية، سواء ضمن الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو مع الأطراف الخارجية، من أجل الانقلاب على الشؤون الإنسانية التي تبعث على القلق. إذ لا يمكن لأي منظمة أو قطاع أن يتصدى لهذه التحديات على انفراد.

وسيتولى مقررو اللجنة تجميع التقارير النهائية للجانبين في غضون الأسبوعين القادمين وستتاح فيما بعد على موقع المؤتمر.

اسمحو لي الآن أن أنتقل إلى أعمال اللجنة ألف - مبادئنا أساس عملنا

أكدت اللجنة من جديد الفائدة المستمرة للمبادئ الأساسية في تحقيق فعالية العمل الإنساني بما في ذلك سلامة المتطوعين والموظفين. ومن الأهمية بمكان تطويع المبادئ حسب الوضع، ويستوجب ذلك تحليل السياق بعناية. وذكر الحاضرون أن الاتساق والمواظبة والشجاعة والإبداع تُعد خصائص أساسية لجعل المبادئ أساساً لعملنا.

وتحظى المبادئ بتقدير عالمي ولها تأثير عالمي أيضاً لا يقتصر على الحركة فقط بل يشمل المنظمات المحلية والدولية التي اعتمدت مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال. ولكن المشاركين أشاروا إلى استمرار التفاوت بين الأقوال والأفعال، مما يوّد الريبة أحياناً، وعليه فمن المهم تجسيد المبادئ من خلال عملنا وفهم فائدتها العملية فهماً دقيقاً.

ومن الضروري ترسيخ هذه المبادئ في ثقافة مؤسستنا. وأكد المشاركون أيضاً على أهمية تجلي هذه المبادئ في القيم الشخصية وسلوك القادة والموظفين والمتطوعين، إذ يحتاج كل شخص في مجال العمل الإنساني إلى سند مبدئي يسترشد به في كل الأوقات.

ورحب المشاركون بإتاحة الفرصة لمكونات الحركة لتشاطر التجارب والأمثلة عن الممارسات الفضلى. وشملت هذه الممارسات تمكين المستفيدين داخلياً وخارجياً من الانتفاع ببرامج ومبادرات التعليم الإنساني من قبيل "إطار النفاذ الآمن" و"ووسطاء تغيير السلوك".

وأكد المشاركون على أن الدول تضطلع بدور أساسي في ضمان احترام المبادئ الأساسية وتهيئة ظروف تساعد الجمعيات الوطنية على الاضطلاع بدورها المساعد في مجال العمل الإنساني. وأشارت بعض الدول إلى أن بعض التوتر المفيد يمكن، بل ويُستحسن أن يكون قائماً في علاقات الجمعيات الوطنية بالحكومات ويتيح للطرفين حرية الاتفاق على ألا يتفقوا، ولكن في ظل مراعاة المبادئ الأساسية، فلا غنى عن الحوار المستمر.

وشجعت رئيسة اللجنة المشاركين على انتهاز هذه الفرصة لاتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز تطبيق المبادئ واحترامها من خلال التفكير في تقديم التعهدات واقتراحها.

اللجنة بآء - التحديات الراهنة في مجال القانون الدولي الإنساني

ناقشت اللجنة التحديات الراهنة في مجال القانون الدولي الإنساني وكيفية مواجهتها. وكان اجتماعها بمثابة المنتدى التفاعلي للمشاركين في المؤتمر الدولي. وأجمع معظم الحاضرين على التحديات التي أشير إليها في مذكرة المفاهيم وفي تقرير اللجنة الدولية بشأن "القانون الدولي الإنساني والتحديات التي تطرحها النزاعات المسلحة المعاصرة".

ومن أبرز التحديات التي تناولها النقاش: التعقيد المتزايد للنزاعات المسلحة، لا سيما بسبب انتشار الأسلحة وتشرذم المجموعات المسلحة غير الحكومية؛ وتوسع النطاق الجغرافي لساحات المعارك؛ والتفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ واحترام القانون الدولي الإنساني. كما تناول النقاش أهمية ضمان حماية أطراف العمل الإنساني.

ورأى العديد من المشاركين أن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له هو التحدي الأساسي في النزاعات المسلحة المعاصرة. ومن المسائل الأخرى الهامة التي طرحت، مسألة التحديات التي تمثلها الحروب في المناطق الحضرية، ويشمل ذلك الممارسات التي تعتمد عليها بعض الأطراف بالاختفاء عمدا في صفوف المدنيين، إلى جانب الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة.

كما أشارت اللجنة إلى عدد من التحديات الأخرى التي تواجه القانون الدولي الإنساني. وتبادل المشاركون المعلومات حول تجاربهم الخاصة والإجراءات التي اتخذوها من أجل تعزيز القانون الدولي الإنساني. وأكد الحاضرون على ضرورة اعتماد الفكر الابتكاري منهجا لإيجاد طرق جديدة لمواجهة هذه التحديات، خاصة فيما يتعلق بالمجموعات المسلحة غير الحكومية، إلى جانب التأكيد على الحاجة إلى تظافر الجهود لنشر القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في مختلف السياقات.

اللجنة جيم - العمل المشترك لمنع العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي والتصدي له

استنتج الرئيس النقاط الأساسية التالية من أعمال اللجنة جيم.

إن إيلاء الأولوية لمسألة منع العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي ومواجهته خلال النزاعات المسلحة والكوارث ومعالجتها بشكل استباقي استغرق وقتاً طويلاً. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، يتعين تسريع الجهود في كل المجالات. ولا يزال ضحايا هذا العنف أو الناجون منه يختبئون وتعترضهم عقبات تمنعهم من المجاهرة بما حدث لهم بسبب المحظورات والثقافة والتقاليد وقلة تحقيق نتائج عند التبليغ عن الحوادث من هذا القبيل. وينطبق ذلك على النساء والفتيات إلى جانب الفتيان والرجال من مختلف الأعمار والخلفيات.

وتناول النقاش حلولاً هامة وعملية، شملت ضمان حصول كل الضحايا/الناجين على المساعدة القانونية المجانية والدعم المالي بالإضافة إلى مرافق لاستقبالهم ورعايتهم، وتبسيط الإجراءات القضائية مع وضع قوانين للتعويض/جبر الضرر. وطرحت حلول عملية أخرى خلال النقاش من بينها تمكين المجتمع المدني من تمثيل الضحايا/الناجين أمام المحكمة، وتعزيز التكامل والتعاون بين مختلف الأطراف الدولية والمحلية التي لها خطة عمل مشتركة.

علاوة على ذلك، حث المشاركون السلطات المعنية بإدارة الكوارث المحلية، بما فيها الجمعيات الوطنية، على اتخاذ خطوات عملية لمنع العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي في حالات الكوارث. ويشمل ذلك قانون مواجهة الكوارث والسياسات التنظيمية وضمان استمرار الخدمات الصحية وخدمات الشرطة بعد الكوارث.

وأشار عدد من الجمعيات الوطنية والدول إلى أهمية تحسين التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، وبين الحركة والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية.

اللجنة دال - الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية الصحية معاً

أكدت اللجنتان أيما تأكيد على أن هذه المسألة لا تزال تشكل مصدر قلق في الأوساط الإنسانية. وتعددت مداخلات المشاركين الذين تحدثوا عن حالات موت العاملين في الرعاية الصحية والمتطوعين وضربوا أمثلة صارخة عن مدى إلحاح هذه المسألة وحاجة جميع الأطراف في النزاعات إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من إحراز تقدم هام منذ آخر مؤتمر دولي، اتفق المتحدثون على المطالبة باتخاذ المزيد من الإجراءات، خاصة على الصعيد المحلي وبمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيها الدول ومكونات الحركة ومنظمات الرعاية الصحية والأطراف المسلحة وقادة المجتمعات والمجتمع المدني.

وشدد 37 متحدثاً على طائفة واسعة من التدابير قيد التنفيذ أو التخطيط. ويرد عدد كبير من هذه التدابير في صميم التعهدات المنبثقة عن هذا المؤتمر الدولي.

ومن أهم المواضيع التي تناولتها اللجنة موضوع الوقاية وتعزيز تبني السكان للتدابير وقدرتهم على الاستجابة. ويُعد تقديم خدمات صحية عالية الجودة من العوامل الهامة لضمان السلامة. ويتعين تحسين استيعاب مفاهيم النوع الاجتماعي والوعي الثقافي والتنوع لما لها من تأثير على الحصول على الرعاية الصحية وتقديمها.

وأكد جميع المشاركين على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية وأهمية التزام موظفو الرعاية الصحية بالمبادئ الأخلاقية للرعاية الصحية التي تنطبق في أوقات السلم والنزاع على حد سواء. كما أن نشر الأمور على الجمهور ينطوي على أثر فعلي، ناهيك عن جمع البيانات وإنشاء المرادف أو أي من الآليات الأخرى لرصد الهجمات على خدمات الرعاية الصحية، وذلك من أجل تحديد الطرق الملائمة للاستجابة.

وشدد المتحدثون على الحاجة الملحة إلى المطالبة بضمان الحصول على الرعاية الصحية في أمان، وهي دعوة موجهة إلينا جميعاً، أي البلدان الغنية والفقيرة، ومن يعيشون في مناطق يفتك بها النزاع، ومن يعيشون في رغد السلام. فلكل منا دور يضطلع به. وما من حل يناسب جميع السياقات أو جميع القضايا؛ فقد أثبتت عمليات الإغاثة أن أكثر التدابير فعالية هي تلك التي تُطوع للمتطلبات المحلية.

ويقضي التحدي الذي نواجهه اليوم بأن ننقل من مجتمع يساوره الفلق إلى مجتمع يبادر إلى العمل.

أنتقل الآن إلى اللجنة هاء - تعزيز الصمود من خلال تكثيف العمل المحلي وتعزيز الأطر القانونية.
قاد الرئيس نقاشاً حياً حول عدد من القضايا المتعلقة بالصمود وقدم دعوة مفتوحة للانضمام إلى تحالف المليار من أجل تعزيز الصمود الذي يرمي إلى تعزيز قدرة سكان المجتمعات المحلية على تجاوز الأزمات تماشياً مع جدول أعمال ما بعد 2015 وإطار عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث، وأهداف التنمية المستدامة، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغيير المناخ المنعقد في باريس سنة 2015، والقمة العالمية للعمل الإنساني.

ترمي هذه المبادرة الجديدة إلى إشراك مليار شخص من المستضعفين وإلهامهم في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والضعيف، لاتخاذ خطوات فعلية من أجل تعزيز قدرتهم على الصمود بحلول سنة 2025. ورحب المشاركون في الجلسة بمبادرة تحالف المليار ووافقوا على العمل معاً من أجل عدم الإقتصار على إشراك الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بل إشراك الحكومات أيضاً والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في إنشاء عالم يضمن البقاء لكل سكان المجتمعات المحلية ويكون قادراً على الصمود أمام زيادة المخاطر واحتمالات التضرر منها.

أما الجلسة الثانية للجنة فقد ركزت على التقدم الذي أحرزته بعض الدول بدعم من الأطراف المعنية مثل الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في تعزيز الأطر القانونية المتعلقة بالكوارث وحالات الطوارئ، كما ركزت على تحديد الفرص الأخرى الممكنة.

وناقش أعضاء فريق النقاش ثلاثة مواضيع أساسية:

أولاً، تسهيل الإغاثة الدولية في حالات الكوارث وتنظيمها على المستوى المحلي وتطبيق إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث. ثانياً، دور القانون المحلي في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة في إطار خطة عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث، وأهمية الصكوك الدولية مثل القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث والكتيب الإرشادي الملحق بها، التي وضعت من أجل مساعدة الدول على تقييم قوانينها المحلية وتعزيزها.

وثالثاً، عرض النتائج حول الثغرات في القوانين المحلية المتعلقة بالترويج للدورات التدريبية حول الإسعافات الأولية وتقديمها لعامة الناس. وطلب من المشاركين إبداء آرائهم عن كيفية قياس التقدم العالمي وتصنيفه على مستوى المواضيع الثلاثة و عما يتوقعونه من الدول والجمعيات الوطنية في غضون السنوات الأربع القادمة.

إن نطاق هذا المؤتمر وأجواءه الحيوية كانت مذهلة بحق.

فالى جانب الأعمال الرسمية للمؤتمر، أضيفت 35 فعالية جانبية أتاحت فرصة التعمق في النقاش والتفكير في القضايا الإنسانية الحساسة في إطار مواضيع المؤتمر وأهدافه. ولإضافة عناصر تكملية لأعمال المؤتمر الرسمية، أقيمت القرية الإنسانية في الطابق السفلي لإلهام الحضور وشملت عدداً من المعارض التفاعلية التي مكنت المشاركين من الاطلاع على كيفية تنفيذ العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم من خلال شهادات حية للمتطوعين.

ولن أعرض عليكم تقريراً بشأن لجنة الصياغة إذ سيخصص تقرير منفصل لذلك.

وبحلول منتصف نهار اليوم، بلغ عدد التعهدات الواردة 137 تعهداً، من بينها 86 تعهداً مخصصاً و51 تعهداً مفتوحاً. ويمكن تقديم التعهدات حتى آذار/مارس 2016، وأنتهز هذه الفرصة لحثكم جميعاً على توقيع عدد أكبر من التعهدات.

وأتاحت جلسات الحوار الإنساني للمشاركين فرصة مناقشة التحديات الراهنة والمقبلة للعمل الإنساني والعمل من أجل التوصل إلى حلول تعاونية. وبالاستناد إلى مساهمات السكان المستضعفين والموظفين والمتطوعين وواضعي السياسات التي جمعت بفضل مبادرة "من الأقوال إلى الأعمال"، تم توجيه نظر الناس إلى مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، والمخاطر في المناطق الحضرية، والأنظمة الصحية المجتمعية القادرة على الصمود، والهجرة، والبيئة غير الآمنة. ونُظمت مجموعتان من حلقات النقاش حول هذه المواضيع خلال فترة المؤتمر بأكملها.

وفي إطار مختبر بلورة الرؤى، قدمت مجموعة مختارة من المشاركين نظرة أطول أجلاً للعمل الإنساني وأساليب العمل المميزة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وحظيت الجلسات الموضوعية باهتمام كبير من الحضور.

كما استقطب النقاش العام الذي تواصل على امتداد الأيام الثلاثة حضوراً مكثفاً. وسجل 179 متحدثاً أنفسهم لإلقاء كلمة، وستدرج جميعها في المحضر الرسمي للمؤتمر.

وهذه السنة، جذب المؤتمر اهتمام وسائل الإعلام كذلك التي أبدت اهتماماً كبيراً بالقضايا التي نعالجها. واسترعى الهاشناغ "قوة الإنسانية" اهتمام مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ونقل النقاش إلى عدد أكبر من الجماهير.

وختاماً، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري لكم جميعاً، أعضاء مكتب المؤتمر وجميع رؤساء اللجان وأعضاء فرق النقاش والمندوبين، وطبعاً، متطوعي حركتنا. فلقد عمل كل منكم جاهداً على تنظيم عمل اللجان والفعاليات الجانبية وحفلات الاستقبال وتسييرها والمشاركة فيها. فشكراً لكم.

وسأهم كل واحد منكم بطاقته الهائلة والتزامه وخبرته لتحقيق هذا النجاح الباهر للمؤتمر. كما أود أن أعرب عن شكري للمقررين في كل لجنة لإعدادهم تقارير مكتوبة شاملة. وأخيراً، أظن أن علينا جميعاً أن نشكر الذين شاركوا في لجنة الصياغة على العمل المجهد الذي قاموا به وعلى صبرهم.

السيدات والسادة، المندوبون والأصدقاء الموقرون، أرجو أن تكونوا قد استمتعتم بهذه الجلسات واستفدتم منها بقدر ما استمتعتم واستفدت.

وأختم كلمتي هذه باقتباس ما ورد على لسان رئيس المؤتمر الدولي من رسالة قوية على بساطتها: "ما ننجزه فرادى لا يرتقي إلى أهمية ما ننجزه جماعة".

وأضيف: "ما من شيء يمكن أن يعترضنا إذا اعتمدنا على قوة الإنسانية".

شكراً لكم.